# المهدِّدات الداخلية والخارجية للأمن القومي السوداني: نظرة إستراتيجية

تيراب أبكر تيراب*

* باحث، السودان.

**ملخص**:تناولت هذه الدراسة من نظرة إستراتيجية موضوع المهدِّدات الداخلية والخارجية للأمن القومي في جمهورية السودان التي تُعَدّ من أهم الأقطار في القرن الإفريقي والعالم العربي، إذ يعيش السودان حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي لما يحدث فيه من تطورات بعد تغير النظام السياسي السابق بثورة شعبية أطاحت بحكم المشير عمر حسن أحمد البشير في عام 2019م. حيث تُعد دراسة الوضع الأمني أمرًا بالغ الأهمية؛ لأنه من الصعب دون استقرار أمني تحقيق أي استقرار سياسي أو نهضة اقتصادية على المدى القريب في السودان. هذا على المستوى الداخلي، أمّا على المستوى الخارجي فكما أنّ لأمن السودان واستقراره تأثيرات إيجابية في المنطقة، فإن أي حالة من عدم الاستقرار في هذه الدولة صاحبة العمق الإستراتيجي ستشكل تهديدًا لأمن دول المنطقة الأخرى واستقرارها.

**الكلمات المفتاحية**: الأمن، الأمن القومي، السودان، مهدِّدات الأمن القومي، مهدَّدات الأمن القومي السوداني.

# Internal And External Threats to the National Security of Sudan: A Strategic Overview

TIRAB ABBKAR TIRAB*

ORCID NO: 0000-0001-7267-5929

**ABSTRACT**: *This study strategically examines the internal and external threats to national security in the Republic of Sudan, one of the most significant countries in the Horn of Africa and the Arab world. Sudan has been experiencing political, security, and economic instability following the developments that took place after the popular uprising that overthrew the regime of Field Marshal Omar Hassan Ahmed ALBASHEER in 2019. Analyzing the security situation is of critical importance, as achieving political stability or economic development in the near future is difficult without a stable security environment. On the domestic level, this is essential, and on the regional level, Sudan's security and stability have positive implications for the surrounding region. Conversely, any instability in this strategically vital country poses a threat to the security and stability of neighboring states*

* Researcher, Sudan.

*Keywords: Security, National Security, Sudan, Threats to National Security, Threats to Sudanese National Security.*

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
167 - 198

Received Date: 01 / 03 / 2025 • Accepted Date: 22 / 05 / 2025



DOI:10.36360/1560-014-002-009

## المقدمة:

الأمن من الاحتياجات الأساسية لحياة الإنسان، وقد كان موضع اهتمام منذ قيام المجتمعات البدائية التي حرصت على تنظيم حياتها وتأمين كياناتها الاجتماعية من التهديدات الخارجية والداخلية. وظل مفهومه في تطور مستمر تبعًا لتطورات حياة البشرية، حتى أصبح مفهومًا يشمل جميع مناحي حياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها.

مصطلح الأمن القومي «National Security» ككثير من المصطلحات المتعلقة بالقومية والإرادة الوطنية ظهر بعد قيام ما يسمى بـ«الدولة القومية» في أوروبا، عندما تضافرت الإرادات القومية ووضعت حدًّا للحرب التي كانت دائرة وقتئذٍ. ومن وقتها أخذ مصطلح «الأمن القومي» يتطور مع تطورات الحياة المختلفة إلى أن أصبح يعني القدرة الشاملة والمؤثرة للدولة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية. ظهرت فكرة الإستراتيجية أوّلاً في المجال العسكري، لكنها حاليًّا أصبحت تدخل في حيز مختلف المجالات، خاصة تلك التي تتعلق بقضايا الأمن القومي ومهدِّداته. وينبثق أصل كلمة «إستراتيجية» من كلمة «ستراتيجوس» في اللغة اليونانية، التي تعني القائد العسكري أو الجنرال. في وقت لاحق، جرى استخدامها للإشارة إلى كبار المسؤولين في الإمبراطورية البيزنطية. حاليًّا يُنظَر إلى فكرة الإستراتيجية على أنها علم أو فن يربط بين تحقيق الأهداف والغايات العظيمة، واستخدام الفرص والموارد الموجودة من أجل الانتقال ممّا هو موجود إلى ما يُراد تحقيقه.

وتُعرَف الإستراتيجية الأمنية على أنها خطّة شاملة لاستخدام الفرص والقوى الاقتصادية والدبلوماسية والنفسية لدعم سياسة الدولة بشكل فعال من خلال الوسائل العلنية والسرية لتحقيق الغايات الأمنية. ويجري التعبير عن الصلة بين الأمن والإستراتيجية في العديد من الدراسات العلمية بـ«الإستراتيجية الأمنية». ومن ثَمّ هي رؤية موجّهة نحو الأمن، تهدف إلى منع حدوث أي ثغرات أمنية، باستخدام جميع الوسائل والإمكانيات؛ لتوفير الاستقرار الأمني المنشود.

والصلة بين الأمن والإستراتيجية من منظور الأمن القومي يمكن أن تُعرَّف بأنها: طريقة تحقيق الأهداف والغايات التي تحددها الأجهزة والمؤسسات المعنية بضمان الأمن الوطني وتحقيق الأهداف الوطنية. في الواقع، الغاية من الإستراتيجية الأمنية هي

المنظور الشامل الذي يمكّن من تحديد الخُطط وتنفيذها لحل القضايا الأمنية. ومن ثَمّ ففي تقديرنا أن العلاقة بين الأمن والإستراتيجية هي علاقة الوسيلة والغاية. فإذا كان توفير الأمن والاستقرار هدفًا، فإن كل الطرق والإستراتيجيات المتبعة لتحقيق هذا الهدف هي وسائل.

السودان من الأقطار التي تتبوّأ مكانة مهمّة في محيطه الإقليمي، ومن هنا يُعَدّ ذا تأثير مهم في منظومة الأمن القومي الإفريقي، ويمتلك خصوصية تترتب عليها تحديات أمنية كبيرة ومتعددة، إذ إنه دولة مترامية الأطراف حتى بعد انشطار إقليميه الجنوبي. ويمتلك حدودًا مفتوحة على عشر دول، معظمها دول فقيرة اقتصاديًّا وغير مستقرة أمنيًّا، تعاني مشكلات مجتمعية؛ بسبب عدم قدرتها على إدارة التعدد الإثني فيها، وعدم الاستقرار السياسي، وما يترتب على هذه العوامل وغيرها من مهددات للأمن الفردي والقومي.

حاليًّا يعيش السودان تغيرات كبيرة؛ بسبب التطورات المحلية والإقليمية والدولية، وكل هذه المتغيرات بجمع مستوياتها لها تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة في الأمن القومي السوداني، وهذا يستدعي دراسة هذه التأثيرات وتحليلها وما تفرزه من تهديدات، ومن ثم تحديد المتطلبات التي ينبغي تحقيقها لمواجهة هذه التحديات والمخاطر، ثم تهيئة الظروف لبلورة إستراتيجية للأمن القومي تحقق الاستقرار الأمني السوداني الذي حتمًا سينعكس إيجابًا على تحقيق النهضة والتطور اللذين ظلا يطمح إليهما الشعب منذ الاستقلال. وانطلاقًا من هذا الصدد جاءت هذه الدراسة لتتناول مهددات الأمن القومي السوداني الداخلية والخارجية من منظور إستراتيجي.

## 1) مفهوم الإستراتيجية:

مصطلح الإستراتيجية من أكثر المصطلحات المتداولة الشائعة في الدول والمجتمعات، وهذا أدى إلى زيادة الغموض في فهم معناها الصحيح، وذلك على مستوى التخصصات المختلفة. فأحيانًا المفردة تُستخدَم للدلالة على الأهمية القصوى؛ فيُقال: هذا موقع إستراتيجيّ، أو هذا مورد إستراتجي. وفي بعض الأحيان تُستخدَم للتعبير عن مدى خطورة وحساسية أمر ما؛ فيقال: معلومات إستراتيجية، وخطة إستراتيجية، وما شابه ذلك من الأسماء والصفات التي أصبحت تسبق أو تلحق بمفردة إستراتيجية لتدل على مدلولات مختلفة.

لذلك يمكننا القول: إن الإستراتيجية مفهوم واسع، ومصطلح ظل يتنازعه المفكرون

في مختلف العلوم والتخصصات، والكل يحاول أن يطوعه ليتلاءم مع تصوراته الفكرية. ولهذا السبب ليس للإستراتيجية تعريف موحد متفق عليه، لكن بالمقابل هناك أُسس ومرتكزات عامة تحكم لعبة الإستراتيجية، حاول البعض أن يجعلها بمثابة مبادئ عامة تمثل القاسم المشترك بين كل المفاهيم؛ منها: وضوح الأهداف وتكاملها وواقعيتها، والابتكار، والاستمرارية، وبُعد النظر، والعقلانية، والتخصص، والقدرة على التعامل مع جميع المتغيرات، والبساطة وخفة الحركة، وتحقيق التعاون والتنسيق مع جميع الأطراف المعنية، وغيرها.[1]

كما ذُكِر آنفًا فإن لمصطلح الإستراتيجية عدة تعريفات؛ تختلف باختلاف التخصصات والمدارس وهدف الاستخدام، لكننا في هذه الدراسة سنعتمد تعريف البروفسور وخبير التخطيط الإستراتيجي محمد حسين أبو صالح منطلقًا، وذلك لإدراك الخبير التام بمجريات الأحداث في السودان البلد المعني بالدراسة، ولتناوله موضوعات مشابهة لموضوع الدراسة في العديد من المنشورات العلمية. حيث يعرف الإستراتيجية بأنها: «قدرة الدولة على تشكيل المستقبل وفق الإرادة الوطنية».[2]

نتيجة للتطور الذي وصلت إليه الإستراتيجية بسبب التطور التقني والفكري وزيادة الحاجة إلى التخصص، فقد تعددت أوجهها ومستوياتها وحقولها، بحيث أصبح لكل حقل من الحقول إستراتيجيته الخاصة التي تلائم اعتباراته المعنوية ومعطياته المادية. فمن حيث المستوى هناك إستراتيجية عليا شاملة أو كلية وهذه تمثل المستوى الأعلى، وإستراتيجية متخصصة وهي تمثل مرحلة التنفيذ للإستراتيجية العليا أو الشاملة في المجال المعني وأحيانًا يطلق عليها الإستراتيجية العملياتية، ثم الإستراتيجية الفرعية وهي المستوى الأدنى الذي يشمل الفروع المختلفة للمجال المعني، كالإستراتيجية العسكرية التي تتفرع إلى برية وبحرية وجوية.[3]

وتختلف الإستراتيجية العليا في الدولة من حيث السلطة القائمة عليها، ومن حيث مستواها ومداها ووسائلها. فالقيادة السياسية العليا هي التي تتولى الإستراتيجية العليا أو الشاملة للبلاد، في حين تُعدّ الإستراتيجية المتخصصة من ضمن نطاق عمل القيادة الإدارية المتخصصة: العسكرية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها. والإستراتيجية الشاملة هي التي تقدّر وتنمّي وتحشد الإمكانات والطاقات البشرية

والاقتصادية والمؤسسية كافة لتحقيق الأهداف المنشودة قوميًّا. وهي تحدد المهام والأدوار كافة لمختلف الإستراتيجيات التخصصية، وتؤمن توافقها وانسجامها.[4]

> «يُعرَّف الأمن بأنه تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استثمار أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار»

## 2) مفهوم الأمن:

تتشابه معاني الأمن في بعديه اللغوي والاصطلاحي، حيث تركز جمعيها على أن الأمن هو تحقيق السَكينة والطمأنينة والاستقرار على مستوى الفرد والجماعة.[5] وقد تناولت الدراسات والمعجمات اللغوية المختلفة مفردة (الأمن) فعدتها مرادفة للطمأنينة، أو نقيضًا للخوف أو مساويًا لانتقاء الخطر، ويجيء استخدام مفردة الأمن عادة للتعبير عن التحرر من الخطر أو الخوف.[6]

وللأمن تعريفات عدة؛ لتنوع النظرة واختلاف التصور، وتباين المشارب، وهناك اتفاق على بعض وظائفه وأهدافه؛ فقد عرّفته موسوعة السياسة بأنه: «تأمين الدولة ضد المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تؤدي بها إلى المهالك والانهيار نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي».[7] وفي هذا السياق عُرِّف الأمن بأنه: «تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرّة توفّر له استثمار أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار».[8] وعُرِّف أيضًا بأنه: «تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددهما داخليًّا وخارجيًّا، وتأمين مصالحهما، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وسياسيًّا لتحقيق الأهداف والغايات التي تُعبّر عن الرضاء العام في المجتمع».[9]

ويُعَدّ أبرز من كتب في الأمن وعرّفه وزير الدفاع الأمريكي، ومدير البنك الدولي الأسبق بروبرت مكنمارا، الذي عرّف الأمن في كتابه جوهر الأمن بأنه: «يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة»، وأفاد بأنه «ليس هناك أمن بدون تنمية، وأي دولة لم تنمُ لن تنعم بالأمن إطلاقًا». واستطرد قائلًا: «إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقة في كافة المجالات في الحاضر أو المستقبل».[10]

ومن أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً تعريف باري بوزان (Barry Buzan) أحد أبرز الأكاديميين البريطانيين المتخصصين في الدراسات الأمنية، فهو يعرّف الأمن بأنه: «العمل على التحرّر من التهديد»، وفي سياق النظام الدولي يرى أنه: «قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقبلي، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية».[11]

وانطلاقًا ممّا ذُكِر آنفًا يتأكد أن الأمن ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء الاقتصادي أم الاجتماعي أم السياسي: الداخلي أو الخارجي منه. وهناك عدة أسئلة يطرحها مفهوم الأمن، في مقدمتها: لمن الأمن؟ أللفرد هو أم لبعض الأفراد، أم لمعظمهم، أم لهم جميعًا؟ ألدولة واحدة هو، أم لبعض الدول، أم لمعظمها أم لكلها؟ وتبعًا لهذه الأسئلة الجوهرية نجمت عدة مستويات متعلقة بالأمن، أصحبت هي في حد ذاتها حقول للدراسات والبحوث، وهي: الأمن القومي، والأمن المجتمعي، والأمن الإنساني. ولأن موضوع دراستنا يتعلق بالأمن القومي للسودان، فسنتناول مفهوم الأمن القومي في المساحة القادمة من الدراسة بصورة أكثر تفصيلاً.

### 3) مفهوم الأمن القومي:

يُعَدّ الأمن القومي من الأمور المهمّة التي تتصدر أوليات واهتمامات الأمم، وإن اختلفت في قوتها وحجم الأخطار التي تتعرض لها، حيث يُقاس نجاح أي دولة بقدر ما توفّره لشعبها من مستوى أمني. وقد برز تعبير الأمن القومي على الصعيد السياسي واضحًا في العصر الحديث، وارتبط بالأحداث العسكرية، وعلى وجه الخصوص بالتوازنات الإستراتيجية وصراعات القوى.[12] وبالرغم من الأهمية التي يحظى بها مفهوم «الأمن القومي» إلا أنه كغيره من المصطلحات الحديثة لم يتحقّق التوصل إلى تعريف متّفق عليه؛ لذلك نجد اليوم العديد من التعريفات التي يُعرَّف بها مصطلح الأمن القومي، منها:

تعريف دائرة المعارف البريطانية، الذي يفيد بأنه: «حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية». وتعريف آخر شائع لمفهوم الأمن القومي، هو تعريف هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق؛ الذي عرّف الأمن القومي بأنه: «أيّ تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء».[13]

يُلاحَظ من التعريفين السابقين ومن التعريفات الأخرى التي تتعلق بالأمن القومي التي وقف عليها الباحث، أن مفهوم الأمن القومي لدى الدول المتقدمة يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالتهديدات الخارجية، ومن ثَمّ هناك ارتباط وثيق جدًّا بين منصبَي وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي اللذين يَعدّان حجر الزاوية في صنع السياسة الخارجية وتنفيذها. لكن مفكّري الدول النامية يرفضون ذلك الارتباط ويَعُدّون المهدّدات الأمنية في دولهم ليست خارجية فقط، بل معظمها داخلي؛ يتمثل في الصراعات القبلية والفقر والتلوث البيئي وضعف البنيات التحتية وغيرها. وفي إطار هذه الملاحظة يمكننا تعريف الأمن الشامل بأنه: «القدرة التي تمكن الدولة من تأمين إطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، والاقتصادية والسياسية، والأمنية والعسكرية، وفي غيرها من المجالات، في مواجهة المخاطر التي تهددها في الداخل والخارج، وفي السلم والحرب، مع ضمان استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل؛ لتحقيق الأهداف المنشودة».

### 1.3. ركائز الأمن القومي ومستوياته:

يرتكز الأمن القومي على أربع ركائز أساسية، أولها: إدراك التهديدات الداخلية والخارجية إدراكًا يمكّن الدولة من استحداث الأساليب والطرق المناسبة لدرع تلك التهديدات. ثانيها: رسم إستراتيجية لتنمية وتطوير واستخدام أَمْثل لقوة الدولة الشاملة.[14] ثالثها: توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء المنظومة الأمنية المتماسكة والقوية القادرة على القيام بدورها على أكمل وجه. رابعها: القدرة على إعداد سيناريوهات لمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية.[15]

ويشتمل على أربعة مستويات: تبدأ بـ«أمن الفرد» الذي يهدف إلى تأمين الفرد وأسرته وممتلكاته ضد أي أخطار ومهددات تهدد أمنه وسلامته داخل البلاد وخارجها. والمستوى الذي يليه هو «أمن الوطن» الذي يهتمّ بمواجهة كل الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدّد أمن الدولة وسلامتها، ثم يأتي مستوى «الأمن القومي»، وأخيرًا مستوى «الأمن الدولي».[16] وجاءت هذه المستويات لتردّ على التساؤلات التي طُرِحت آنفًا في هذه الدراسة عن مفهوم الأمن.

### 2.3. أبعاد الأمن القومي:

ثمة عوامل وأبعاد عديدة تؤثر في الأمن القومي، في مقدمتها البُعد الاقتصادي، حيث هنالك علاقة قوية ومباشرة بين الاقتصاد والأمن ينبغي وضعها في الحسبان عند تناول موضوع الأمن القومي. فالتنمية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى تحقيق الأمن القومي للدولة والحفاظ عليه. ويأتي هذا الارتباط من كون قوة الاقتصاد الوطني تُعدّ أحد أهم الثوابت لدعم الأمن القومي واستقرار الدولة.[17] وتتمثل العلاقة غير المباشرة بين الاقتصاد والأمن الوطني في تأثير البعد الاقتصادي في باقي أبعاد الأمن القومي، وهذا بدوره يؤثر مباشرة في الأمن القومي للدولة. فعلى سبيل المثال يتأثر البعد العسكري للأمن القومي بمدى قوة اقتصاد الدولة التي بدورها تحدد حجم الإنفاق على هذا القطاع بالدولة.

وإذا أخذنا البُعد السياسي للأمن القومي، فإن للاقتصاد دورًا في الحفاظ على النظام السياسي للدولة، حيث إن التنمية والازدهار الاقتصادي من عوامل استقرار الدولة؛ إضافة إلى أن السياسة الخارجية للدولة ودورها الخارجي يقومان بشكل كبير على مدى حجم اقتصادها. كما أنه ليس هناك أدنى مستوى شك في أن اقتصاد الدولة يؤثر بصورة مباشرة في البُعد الاجتماعي، والثقافي، والجغرافي، والديمغرافي للأمن القومي. ولمزيد

من التوضيح سنتناول في المساحة القادمة من الدراسة أبعاد الأمن القومي كلًّا على حدة، وهي كالآتي:

### 1.2.3. البُعد العسكري:

يُعَدّ البُعد العسكري المكون الرئيس للأمن القومي، وهو يهدف إلى تأمين مصالح الدولة القومية والدفاع عن بقائها واستقلالها. حيث إن التهديدات ذات الطابع العسكري قد تؤدي إلى تدمير كل ما تحققه الأبعاد الأخرى للأمن القومي؛ لأن النزاعات الداخلية ذات الطابع العسكري، والأطماع الخارجية العسكرية تهدد أمن الدولة واستقلاليتها.[18] كما أن البُعد العسكري أكثر أبعاد الأمن القومي فاعلية ووضوحًا، وضعفه يشكل خللاً كبيرًا في منظومة الأمن القومي للدولة؛ لأن ضعفه قد يؤدي إلى الانهيار الكلي للدولة، ويعرضها لإخطار وتهديدات قد تصل إلى وقوعها تحت السيطرة الأجنبية، أو تشطيرها إلى دويلات صغيرة وضعيفة. ويرتبط البُعد العسكري بباقي أبعاد الأمن القومي ارتباطًا وثيقًا؛ لأن ضعف أي بُعد من أبعاد الأمن القومي الأخرى يؤثر في القوة العسكرية للدولة التي هي جوهر أمنها القومي. ومن ناحية أخرى يتصف الميزان العسكري لأي دولة بالنسبية، فمكانة الدولة ونفوذها يتغيران تبعًا لتغير موقعها في الميزان وقوة المنظومة العسكرية التي تمتلكها.

### 2.2.3. البُعد السياسي:

يُركّز البُعد السياسي للأمن القومي على السياسة الداخلية والخارجية والمنظومة السياسية للدولة. والسياسة الداخلية تتعلق بالنظام السياسي ونظام الحُكم داخليًّا، وفي هذا المضمار فإن الرضاء الجماهيري من المنظومة السياسية في البلاد يؤدي إلى تحقيق درجة من التماسك والتعاون الداخلي وهذا يعزّز الأمن القومي.[19] أما الجانب الخاص بالسياسة الخارجية فهو يركز على الجهد الدبلوماسي الذي تبذله الدولة وقدرتها على استثمار مصادر قوتها لتحقيق أهدافها القومية في المنظومة الدولية. بالإضافة إلى المقدرة على التأثير في الرأي العام الإقليمي والدولي وفي سياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة؛ بهدف تعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها في المجتمع الدولي. والجدير بالذكر هنا أن هذا الأمر يتأثر تأثيرًا مباشرًا بالقيادة السياسية وخبراتها، ومدى قدرتها على توجيه القوى الجماهيرية في الدولة وتشكيل المنظومة السياسية، والتنسيق مع وسائل الإعلام في تقديم صورة الدولة بشكل يتماشى مع تطلعاتها، ومع التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

### 3.2.3. البُعد الاقتصادي:

ويُقصَد به التنمية وتحقيق الرفاهية للشعب، ويَعُدّ هذا البُعد التنمية والأمن مكملين لبعضهما. ويهتم بتأمين الموارد الاقتصادية الحيوية التي تحقق مستوى مناسبًا للدولة من الاكتفاء الذاتي لتجنب إمكانية الضغط عليها من الخارج. كما أنه لا يَعُدّ الموارد القومية التي تُخصَّص لتحقيق الأمن القومي خسارة؛ حيث إن العائد منها يعود بصورة مباشرة على تحقيق أمن الدولة والمجتمع واستقرارهما، ومن ثَمّ تتوفر البيئة المناسبة لتحقيق التنمية الشاملة.[20]

### 4.2.3. البُعد الجيبوليتيكي:

الطبيعة الجيوبوليتكية للدولة ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى سياسات الأمن القومي، إذ إن العوامل الجغرافية تُضاف إلى قوة الدولة ومركزها في النظام الدولي. ويتمثل تأثير هذا البُعد في حجم الدولة الجغرافي وشكلها، حيث تقاس أهمية الدولة الجيوبوليتكية بحجمها وموقعها والعلاقة بين الحجم والشكل والعمق الإستراتيجي، ومدى تأثير ذلك في تنظيم السياسات الدفاعية، والتماسك السياسي والاقتصادي.[21] كما يرتبط هذا البُعد أيضًا بالتضاريس من حيث مدى وجود موانع وحماية طبيعية في مناطق الحدود والمناطق الحيوية. وإلى جانب ما سبق ذكره، هناك أيضًا أهمية للموقع النسبي للدولة، ومدى علاقتها بالدول المجاورة ومنافذها البحرية والبرية، وتأثير ذلك في التجارة والنقل الدولي، وأهمية موقع الدولة بالنسبة للدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة.

### 5.2.3. البُعد الديمغرافي:

يُعَدّ البعد الديمغرافي من الأبعاد المهمة للغاية للأمن القومي، حيث إن التماسك في الكثافة والتركيبة السكانية للمجتمع يؤثر تأثيرًا مباشرًا في الأمن القومي للدولة. فالعوامل الاجتماعية الإيجابية لها تأثيرها الإيجابي، وتجعل الدولة قادرة على مواجهة أي تهديدات داخلية وخارجية تمس الأمن القومي. وأهم مؤشرات هذا البُعد السكان من حيث العدد والتنوع ومعدل النمو والتوزيع الجغرافي،[22] وجميعها عوامل تؤثر مباشرة في التنمية الاقتصادية والدفاع عن حدود الدولة، أي القوة البشرية المتاحة للدولة. كما يرتبط هذا البُعد أيضًا بمدى اندماج المجتمع وتماسكه وطبيعة الصراعات داخله، وطبيعية تكوينه العرقي والمذهبي، ومدى التوافق والتنافر داخل هذا التكوين السكاني.

### 6.2.3. البُعد المعلوماتي:

يرتبط هذا البُعد بمدى قدرة الدولة على حصولها على المعلومات، وحفظها لمعلوماتها القومية. كذلك بمدى قدرة الدولة على الاستفادة من الثورة المعلوماتية في تحقيق أمنها القومي. حيث تُعَدّ المعلومات واحدة من أبرز محددات القوى في العلاقات الدولية في يومنا هذا؛ ونظرًا لأهمية المعلومات المتعلقة بالأمن القومي للدولة وسلامتها اعتادت الدول استبعاد مجموعة منها من نطاق المعاملات غير المباشرة، سواء داخل الدولة أو خارجها.[23] وأصبحت الدول تفرض على المعلومات التي تتعلق بأمنها القومي نطاقًا من السرية والكتمان، وتعدّها معلومات ذات صبغة سرية؛ كالمعلومات العسكرية، وبعض المعلومات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والصناعية.

## 4) العلاقة بين الإستراتيجية والأمن القومي:

هناك اتّجاهان بخصوص تعريف الإستراتيجية، أولهما يحصر المفهوم في النطاق العسكري فقط، ويُعَدّ أغلب رواده من قدامى الجنرالات والمحاربين، مثل الجنرال الروسي كارل فون كلاوز الذي عرّف الإستراتيجية بأنها فن استخدام المعارك للوصول إلى هدف الحرب. وكذلك الجنرال الألماني فون مولتكة الذي يرى أن الإستراتيجية هي فن الموائمة العملية بين الوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد وصولاً للهدف المطلوب؛ أي فن ملائمة الهدف مع الإمكانيات.[24]

أما الثاني وفي تقديرنا هو الأرجح، فتبلور بعد ثبوت أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العامل العسكري في الوصول إلى الأهداف الوطنية. ومن رواده الكاتب الإستراتيجي الهندي الجنرال د. ك. بالت الذي يرى أن الإستراتيجية هي فن تعبئة وتوجيه موارد الأمة أو مجموعة الأمم لدعم وحماية مصالحها، وهي تُعَدّ أفضل توزيع للإمكانات المتاحة لاستخدامها الأمثل لتحقيق الهدف.[25] أما الإستراتيجي الفرنسي أندرية فيرى أنها فن استخدام الإمكانات القومية المتاحة تحت جميع الظروف من أجل تحقيق أفضل شكل للمصالح القومية للدولة.[26]

في تقديرينا ومن خلال الاتجاهين السابقين يبدو بوضوح الانتقال الذي طرأ على مفهوم الإستراتيجية، وذلك بمجرد استخدام مصطلحات مثل: «موارد الأمة»، و«الإمكانات القومية»، و«المصلحة القومية»، وهذا يعكس تصورًا واضحًا للعلاقة بين الإستراتيجية الوطنية والأمن القومي. حيث تستخدم الإستراتيجية أبعاد الأمن القومي

كالبُعد السياسي، والاقتصادي، والاجتماعية، والعسكري، والأبعاد المتبقية الأخرى. إذن يمكننا القول: إن الإستراتيجية هي تجسيد للأمن القومي بخططه ومبادئه، والأبعاد ذاتها هي نفسها الإمكانات والقدرات التي تمثل قوى الدولة الشاملة. وفي سياق مجموعها تعكس مكونات الأمن القومي في إستراتيجية تخصصية للأبعاد نفسها، بمعنى أن الإستراتيجية الوطنية هي تطبيق عملي لنظرية الأمن القومي.

## 5) الإطار العام لصياغة إستراتيجية الأمن القومي:

الإستراتيجية الأمنية في أبسط تعريف لها هي تصور شامل ومستقبلي لمسألة الأمن بمفهومه الشامل الذي يتضمن أمن الدولة السياسي والعسكري والاقتصادي والمجتمعي والثقافي وغيره، والذي يأخذ في اعتباراته الحقائق السياسية وما يحدث في الجوار الإقليمي والعالمي. والعوامل الجيوساسية التي تكون قادرة على تحديد مهددات الأمن القومي بأشكالها كافة، وتقييم احتمالات ودرجة خطورتها، ثم تحديد الخيارات التي من شأنها احتواء مصادر التهديد؛ إما بالحد من قوة تأثيرها، وإمّا من خلال تحييدها وإخراجها من دائرة المواجهة، أو مواجهتها بشكل مباشر أو غير مباشر.[27] ومن ثم وضع السياسات والخطط والبرامج التنفيذية اللازمة للتعامل معها لتحقيق أفضل درجات تأمين الدولة وحماية مصالحها.أما الرؤية الإستراتيجية للأمن القومي فهي مفهوم ديناميكي قابل للمراجعة والتقييم بشكل دوري ومستمر، ومن ثَمّ من البدهي أن تكون برامج وسياسات تنفيذ الإستراتيجية متسمة هي الأخرى بالحركية التي تستلزم المراجعة والتحديث بحسب الظروف ومتغيرات الأوضاع في الدولة ومحيطها الإقليمي والدولي.

ولا شك في أن نجاح إستراتيجية الأمن القومي بمفهومها المتقدم يتطلب توافر متطلبات ومقومات لا غنى عنها، ومن دونها تغدو الإستراتيجية مجرد كلمات جوفاء لا صدى لها في الواقع. وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن متطلبات إستراتيجية الأمن القومي هي دعائم ثابتة لا تتبدل بتغيير الظروف والأحوال. أما المقومات فهي لا تعدو أن تكون مجموعة من العناصر تتسم بالمرونة لتواكب المتغيرات التي تطرأ من وقت لآخر.

ويمكن حصر متطلبات إستراتيجية الأمن القومي فيما يأتي:

أ- اعتماد مبدأ العلمية: وهو متطلب يقوم على تحليل الواقع والحالات المماثلة تحليلاً علميًّا دقيقًا والاستفادة من التجارب السابقة في التخطيط والتنفيذ مع مراعاة خصوصية الدولة المعنية ومواكبة التطور الذي طرأ في كل المجالات فيها.

ب- مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ: وهذا يعني ضرورة وحدة القيادة، ومن ثَمّ وحدة الخطط والتوجيهات التنفيذية، وهذا يتيح التكامل بين الوحدات وتحقيق التوازن المطلوب للوصول إلى الهدف المنشود. أما لامركزية التنفيذية فالهدف منها إسناد العملية التنفيذية إلى الوحدات المختلفة كلّ على حسب اختصاصه المهني وتوزيعه الجغرافي.

ج- الإلزامية والمرونة: ويعني هذا المتطلب أن تكون الخطط ملزِمة للقيادة والقاعدة على السواء بعد اعتمادها والاتفاق حولها، أما المرونة فتعني أن تكونَ الخطط ذات بدائل مختلفة.

د-الواقعية: وتعني ملائمة الخطط والوسائل والأساليب للواقع الذي سوف تنفذ فيه، وينبغي الدقة في تقدير الإمكانات بحيث لا تفوق الخطط الإمكانات المتاحة.

هـ- الاستمرارية والمشاركة: يعني هذا المتطلب ضرورة أن تكون خطط إستراتيجية الأمن القومي قابلة للتحديث والتطوير بصورة دائمة؛ لأن المهددات متغيرة على الدوام. أما المشاركة فتعني ربط إستراتيجية الأمن القومي بقوى الدولة كافة لدعمها وإسباغ القومية عليها، وهذا أمر في غاية الأهمية.[28]

أما مقومات إستراتيجية الأمن القومي فهي:

أ- مقومات بشرية: وتعني القوة البشرية التي تمتلكها الدولة، ومدى تأهيلها وتدريبها ووعيها.

ب- مقومات مادية: وهي الإمكانات والوسائل العلمية والعملية التي تمتلكها الدولة.

ج- مقومات تنظيمية: وتعني الهياكل والمنظومة الإدارية للدولة، ومدى قدرتها على توزيع المهام والواجبات والخطط التنفيذية بالصورة المطلوبة من خلال منظومتها الإدارية.

د- مقومات تشريعية: وهي مقومات منوط بها وضع الأسس والتشريعات اللازمة بما يتلاءم مع المهددات والمخاطر التي تواجهها الدولة.[29] وممّا سلف ذكره يمكننا تلخيص الأمر بأن عدم امتلاك الدولة للمقومات والمتطلبات المادية والمعنوية يعني تهديد أمنها القومي. وإن عناصر الأمن القومي مترابطة ومتشابكة مع بعضها بعضًا بصورة تجعل من الصعب تحقيق عنصر من العناصر في ظل ضعف الآخر، فمثلاً لا يمكن تحقيق الأمن العسكري من دون تحقيق الأمن الاقتصادي، ولا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي من دون تحقيق الأمن المجتمعي.

## 6) مهددات الأمن القومي السوداني:

يُعَرَّف الأمن القومي السوداني بأنه: «تأمين كيان جمهورية السودان كدولة ذات سيادة ضد الأخطار القائمة والمحتملة التي تهددها داخلاً وخارجيًّا، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لاستخدام القوة الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والعلمية والتقنية والعسكرية؛ لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية، مع الأخذ بعين الاعتبار كل الأوضاع والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية».[30]

منذ أن نال السودان استقلاله في الأول من يناير عام 1956م، دخل في دوامة صراع داخلي لم تنقطع إلى يومنا هذا، وهذا أدخله في حالة من عدم الاستقرار السياسي؛ فما أن تأتي حكومة مدنية حتى يعقبها انقلاب عسكري وتتفاقم أزمات البلاد مرة أخرى وتتعقد بمرور الوقت، وتتشابك روابطها الداخلية والخارجية. ولما يشكله السودان من بُعد حضاري يتمثل في هويته الإفريقية والعربية والإسلامية، فإن ذلك يؤهله للتواصل بين إفريقيا: بين شمال الصحراء وجنوبها، وبين شرق إفريقيا وغربها. بالإضافة إلى ذلك

يتمتع السودان بتركيبة مجتمعية متداخلة بشكل كبير مع محيطيه الإفريقي والعربي، ويمتلك موارد ضخمة داخل الأرض وباطنها. وكان بإمكان هذا أن يجعله أحد أكثر الدول الإفريقية والعربية نهضة وفاعلية؛ لولا إخفاق النُّخَب السياسية في إدارة تلك الموارد وتوجيهها لخدمة المصلحة القومية للبلاد وفقًا لرؤية إستراتيجية قومية.

وانطلاقًا ممّا سبق ذكره، ولكون الأمن القومي هو تأمين الدولة داخليًّا وحمايتها من المهددات الخارجية بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم، وممارسة حريتها في استغلال طاقاتها البشرية وثرواتها المعدنية والطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار- فإننا ستناول في المساحة القادمة من الدراسة مهددات الأمن القومي السوداني على صعيدين، هما: (مهدِّدات داخلية) و(مهدِّدات خارجية).

## 1.6. مهدِّدات داخلية:

في تقديرنا من الصعب الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي في شؤون إدارة الدولة؛ بسبب تأثير التطورات الداخلية في الدولة في مساحة حركتها خارجيًّا، وتأثير التطورات الدولية والإقليمية في جميع الدول؛ إذ إن العالم منظومة تؤثر وتتأثر ببعضها بعضًا. ولكن لا شك في أن التصنيف يفيد في تحديد وتخصيص الوسائل والأدوات التي تناسب مواجهة كل مهدّد على حدة. ومن هذا المنطلق ولتبسيط الصورة وتسهيل الفهم للقارئ فإننا سنُصنّف المهدِّدات الداخلية للأمن القومي السوداني في هذه الدراسة إلى مهدِّدات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية.

### 1.1.6. المهدّدات السياسية:

المنظومة السياسة هي العقل المدبر والموجه لإمكانيات البلاد المادية والمعنوية وآلية صناعة العقل الإستراتيجي للدولة. والاستقرار السياسي هو أساس النهضة والتنمية، فلا يمكن تحقيق تنمية من دون استقرار سياسي. إذ إنّ هناك دولاً كثيرة حول العالم لم تستطع تحقيق النهضة والتنمية رغم امتلاكها موارد مادية وبشرية ضخمة؛ بسبب عدم الاستقرار السياسي المستمر فيها، وتأتي دولة السودان في مقدمة تلك الدول.

حيث احتدم الصراع السياسي في السودان مباشرة عقب استقلاله من الاستعمار الإنكليزي في عام 1956م. واجهت الحكومة المنتخبة الأولى صعوبات كبيرة؛ بسبب بدء التمرد في الجنوب وازدياد الاختلاف السياسي في البلاد بصورة لم تحتملها الحكومة،

فبادر السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء وقتئذٍ بتسليم السلطة إلى الجيش في عام 1958م، واستمر النظام العسكري في الحكم، لكنه لم يحتمل الممارسة الديمقراطية، فمنع التجمع والتنظيم حتى قامت ثورة العصيان المدني في عام 1964م التي أطاحت به.[31] بعدها عادت الحرية للسطح، ومارست الأحزاب والتنظيمات حرية كاملة، إلا أنها دخلت في نفق الإخفاق في إدارة الدولة مجدّدًا، وانغمست في النزاع السياسي والتدهور الاقتصادي، وأبرز أحداث هذه الفترة النزاع حول ماهية الدستور: هل يكون إسلاميًّا أو علمانيًّا؟ ونتج عن ذلك الصراع حظر الحزب الشيوعي، ومنعه من ممارسة العمل السياسي، وكان ذلك من طرف حكومة مدنية منتخبة.[32]

وردًّا على ذلك اشترك الحزب الشيوعي في تدبير انقلاب عسكري عام 1969م، برئاسة العقيد وقتها جعفر نميري الذي حكم السودان من عام 1969م إلى عام 1984م، وشهدت فترته العديد من التطورات المهمة؛ مثل دخول الحكومة بعد عامين فقط في مواجهة مباشرة مع حليفها الحزب الشيوعي أدّت إلى إعدام قادته وتشريد أعضائه، ومواجهات أخرى مع جميع القوى السياسية في البلاد، ومنع النقابات، مع السماح للمنظمات الخيرية بممارسة العمل بحرية لدرجة كبيرة، رغم ما كان يتسرب عن علاقاتها ببعض الأحزاب السياسية.[33] ورغم تحالفه مع بعض الأحزاب السياسية على حساب الأخرى إلا أنه نظام نميري واجه صعوبات كبرى، مثل التدهور الاقتصادي والجفاف، قادت إلى مواجهته لعصيان مدني وثورة شعبية أطاحت به في عام 1984م.[34]

في عام 1985م بعد انتهاء مدة حكومة الفترة الانتقالية برئاسة المشير سوار الذهب تشكلت التجربة الديمقراطية الثالثة، وواجهت صعوبات أشد من التجربتين المدنيتين السابقتين، حيث اشتدت الحرب في جنوب السودان، وسيطر ثوار الجنوب على مساحة كبيرة من أراضي الجنوب التي كانت تحت سيطرة الحكومة المركزية، واستمرت تداعيات التدهور الاقتصادي الموروث من النظام السابق، وعجزت الحكومة حتى عن توفير السلع الأساسية.[35] بالإضافة إلى أن عدم مقدرة الأحزاب وكفاءتها على تجاوز هذه الأزمات كان هو العامل الأبرز في إخفاق هذه التجربة وسقوط الحكومة بانقلاب عسكري دبّرته الجبهة الإسلامية القومية في عام 1989م، برئاسة العميد وقتئذٍ عمر حسن أحمد البشير.[36]

في فترة حكم الجبهة الإسلامية مرّت البلاد بتحولات كثيرة جدًّا، تخللتها أحدث جسمية، مثل انفصال جنوب السودان واندلاع التمرد في دارفور والنيل الأزرق والشرق،

وغيرها من الأحداث التي أقعدت اقتصاد البلاد، ونسفت استقراره، كالحصار الأمريكي للسودان، ووضعه في قائمة الدول الراعية للإرهاب، والخلافات السياسية الحادة مع دول الجوار. هذا على المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي فرغم البداية الصحيحة، انتكث نظام الجبهة الإسلامية القومية مع مرور السنين؛ فانتشر الفساد السياسي والإداري في المؤسسات الحكومية، وهذا أدّى إلى ضعف الحكومة وإخفاقها في إدارة البلاد بالصورة التي تحقّق تطلعات الشعب؛ بالرغم من فتحها باب المشاركة في الحكم للأحزاب السياسية الأخرى.[37]

لذلك قامت ثورة شعبية في عام 2019م، وأُسقِطت حكومة البشير، ودخلت البلاد في فترة حكم انتقالي بقيادة مجلس عسكري على رأسه الفريق أول عبد الفتاح البرهان وبمشاركة حكومة مدنية بقيادة تجمع الحرية والتغيير، ولكن كما حدث في السابق ظهرت في الأفق صراعات واستقطابات سياسيّة حادة، أقعدت البلاد وأدّت إلى إخفاق الأحزاب السياسية الحاكمة في إدارة البلاد، وتوفير المناخ السياسي المستقر للخروج بالبلاد إلى بر الأمان، وتحقيق الأهداف والتطلعات التي ثار من أجلها الشعب، ولا تزال البلاد إلى تاريخ كتابة هذه الدراسة قابعة في حلقة الصراعات السياسية المدمرة.

ومن خلال السرد التاريخي السياسي السوداني المذكور آنفًا يمكننا ملاحظة أن السودان ظل يتأرجح بين حكومة مدنية يعقبها نظام عسكري (يأتي عبر ثورة شعبية بسبب الصراع السياسي)، وهو ما يولّد حالة من عدم الاستقرار، وركودًا اقتصاديًّا حادًّا يرجع البلاد إلى الوراء عشرات السنين. وهذا الذي وضع العقلية السياسية السودانية وممارساتها في مقدمة مهدّدات الأمن القومي للبلاد. وانطلاقًا ممّا سبق ذكره يمكننا حصر بعض مهدِّدات الأمن القومي السوداني السياسية فيما يأتي:

- عدم الاستقرار السياسي.
- النزاعات المسلحة في أطراف البلاد التي أصبحت تهدّد كيان الدولة.
- عدم وجود دستور قومي دائم متفق حوله، منذ استقلال البلاد إلى يومنا هذا.
- ضعف الأحزاب السياسية وتفككها، وانعدام المبادئ والإرادة السياسية لدى معظم القادة السياسيين.
- تدهور قضايا الحكم والإدارة؛ بسبب ضعف الإرادة السياسية وتفشي الفساد.

- لجوء الأحزاب السياسية للقوات المسلحة، ومحاولة اعتلاء السلطة عبرها.

- العجز عن حسم الجوانب السياسية التي نجمت عن انفصال جنوب السودان المتمثلة في القضايا العالقة، كمسألة الحدود والمناطق المتنازع حولها.

### 2.1.6. المهدِّدات الاقتصادية:

رغم امتلاك السودان جميع مقومات التنمية والنهضة من ثروة حيوانية ومعدنية وأراض زراعية خصبة ومياه عذبة وغيرها، إلا أنه ظل يعاني الركود الاقتصادي، والأزمات الاقتصادية، التي أهلكت المجتمع، وحرمته من أبسط مقومات الحياة؛ وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي، وعجز الأحزاب السياسية والحكومات التي تعاقبت على إدارة البلاد عن وضع برامج علمية قومية لإدارة موارد البلاد الاقتصادية. وهذا الذي جعل القطاع الاقتصادي للدولة السودانية يعاني عدة مهدِّدات، منها:

- تدهور الزراعة، وضعف عائداتها، والاعتماد على موارد قابلة للنضوب، مثل البترول والمعادن. ومع فقدان البلاد لـ80% من النفط بعد انفصال جنوب السودان أصبح الاقتصاد السوداني محرومًا بشدة من امتلاك قطاع حيوي بديل للبترول لضخ العملات الصعبة للبلاد.[38] حيث ضعفت قيمة الجنيه السوداني مقابل العملات الأخرى، وعجز الميزان التجاري؛ بسبب ضعف الصادرات وازدياد الواردات، وتسبب هذا في شحّ العملات الحرة.

- الغلاء الفاحش الذي انتاب أسواق البلاد مقابل الضعف الكبير في معدلات دخل الفرد، وفي تقديرنا هذا أكبر مهدّد للأمن القومي؛ لأنه يؤدي بصورة مباشرة إلى انتشار الجريمة والتفكك المجتمعي والفساد الأخلاقي. علاوة على ذلك، الفساد المالي والإداري الذي انتشر في جميع مؤسسات الدولة؛ بسبب ضعف الرقابة، وغياب مبدأ المحاسبة. وعدم وجود رؤية وبرنامج اقتصادي واضح لإدارة اقتصاد البلاد، وهذا أدّى إلى إهدار موارد الدولة الاقتصادية الطبيعية، مثل المياه والأراضي. ولاسيّما عدم امتلاك البلاد منظومة حديثة لإدارة معادنها النفيسة، مثل الذهب وغيره؛ لذلك يُعَدّ تهريب الذهب السوداني اليوم أكبر مهدِّد لأمنه القومي.[39] ومثله تهريب سائر السلع، فهذا يهدر موارد الدولة، ويضر بالاقتصاد، ويؤدي إلى دخول سلع غير خاضعة للجودة والمواصفات، وهو ما يهدد اقتصاد البلاد، وحياة المواطنين.

- الفقر الذي أصبح يعانيه أغلبية الشعب السوداني، حيث يُقدَّر خط الفقر في

السودان بـ113.8 جنيهًا سودانيًّا للفرد في الشهر. وتشير التقديرات إلى أن 46.5% من السكان يُصنَّفون تحت خط الفقر، ويُقدَّر الفقر في المناطق الريفية بأكثر من ضعف الفقر في المناطق الحضرية، ويتدرج مستوى الفقر من حوالي ربع السكان في الخرطوم إلى أكثر من الثلثين في دارفور.[40]

- ونتيجة لذلك نلاحظ انعدام الأمن الغذائي؛ حيث أكد تقرير التنمية البشرية في السودان الصادر من وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي عام 2010م، الأثر السلبي للحرب الأهلية على أنظمة إنتاج الغذاء في السودان من خلال إجبار المجتمعات الزراعية على النزوح، وقد أسهم ذلك في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتُقدَّر نسبة السكان الذين يعانون قلة الغذاء بحوالي 35%، ويظهر تحدي اختلال الأمن الغذائي بصورة أكبر تأثيرًا في المناطق الريفية ومعسكرات النازحين.[41]

- أما البطالة؛ فيُعَدّ السودان من أكثر الدول الإفريقية التي تمتلك تعدد سكاني من فئة الشباب وهي فئة متزايدة بسرعة، حيث أوضح تقرير وزارة العمل الذي قُدِّم للبرلمان في عام 2008م أن السودان يتّسم بهيكل عمري فتِيّ، إذ تُقدَّر نسبة الأطفال أقل من 15 عام بحوالي 55% من إجمالي السكان. ونبه التقرير إلى أن نقص التشغيل مع الزيادة المرتفعة للنمو السكان خلق ضغوطًا كبيرة على سوق العمل، وتسبب في انتشار البطالة في أوساط الشباب.[42] وما من شك في أن البطالة في أوساط الفئات الشبابية ستشكل مهدّدًا كبير للأمن القومي.

### 3.1.6. المهدِّدات الأمنية والعسكرية:

الأمن هو الركيزة الأساسية للنهضة في الدولة، لذلك تحظى التهديدات الأمنية بأهمية قصوى من قبل الأنظمة السياسية في الدول دائمًا. والسودان واحدة من الدول المترامية الأطراف في إفريقيا، وظلت تواجه الكثير من المهدِّدات الأمنية والعسكرية لأمنها القومي طيلة السنوات الماضية منذ استقلالها، وذلك بصورة مباشرة؛ بسبب الصراعات المسلحة الداخلية في أطراف البلاد، أو بصورة غير مباشرة؛ بسبب الصراعات المسلحة والحروب في دول جوارها.[43] ومن أهم المهدِّدات الأمنية والعسكرية للأمن القومي السوداني ما يأتي:

- انتهاج نهج المعارضة المسلحة عند الخلافات السياسية: حيث ظل السودان يعاني الكثير من الصراعات السياسية المسلحة التي أنهكت اقتصاده، فبدأت أول شرارة

حرب أهلية في جنوب السودان بعد الاستقلال مباشرة، ثم تلتها دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان ومن ثم الشرق. وفي تقديرنا أن لهذا النهج أسبابه، وفي مقدمتها عدم إتاحة الحكومات مساحة للمعارضة السياسية السلمية، وقبولها المباشر للمعارضة المسلحة التي دائما ما قُوبلت بالتفاوض وإتاحة الفرصة للمشاركة في الحكم مباشرة بعد رفع السلاح. هذا الأمر الذي يشير إلى أن عدم نضوج العقل الديمقراطي السياسي في السودان أدى إقدام أغلب المعارضين السياسيين على تفضيل رفع السلاح ضد الحكومة المركزية.

• الوجود الأجنبي غير المضبوط: تبعًا للحروب الأهلية والصراعات المسلحة في أطراف السودان دخل العديد من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الدولية إلى السودان بصورة كثيفة جعلت من عملية ضبطها في غاية الصعوبة. وما لا يمكن استبعاده في هذا الصدد هو احتمالية وجود عناصر استخباراتية أجنبية في أوساط موظفيها، حيث شهد السودان العديد من الهجمات العسكرية في عمقه الإستراتيجي بعد دخول هذه المنظمات، كضربة مصنع اليرموك الذي يقع في قلب عاصمة البلاد الخرطوم.

وإنّ الوجود الأجنبي غير المضبوط بالسودان في تزايد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وأصبحت آثاره وانعكاساته على الأمن القومي يلاحظها عامة الناس، وتتناولها وسائل الإعلام بشكل يومي.[44] ليس ذلك فحسب، بل إن هناك نوعًا من الجرائم التي لم يعهدها المجتمع السوداني، بدأت تتفشى وتتنامى بصورة سريعة بالبلاد، وأثبتت التحقيقات والتحريات ضلوع عناصر أجنبية في هذه الجرائم. وبلغ عدد اللاجئين بالمعسكرات في السودان اليوم إلى 112 ألف لاجئًا، بينما يوجد 676 ألف لاجئٍ خارج المعسكرات، وتلك الشريحة غير مضبوطة ومحصورة بصورة دقيقة.[45]

• انتشار الأسلحة وسط المدنيين: تؤثر الأسلحة بشكل مباشر في الأمن المجتمعي؛ لأنها أداة فاعلة في تفاقم الجرائم، وفي توسيع النزاعات، وتعقيد حلها. وأكثر من ذلك فإن الأسلحة تؤدّي دورًا رئيسًا في تعطيل عجلة التنمية، ويُعَدّ وجود السلاح في أيدي المدنيين من أكبر هواجس المجتمعات الأمنية في إفريقيا. ووفقًا للتقارير الدولية تنفق دول إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية على السلاح حوالي 22 بليون دولار في المتوسط كل عام.[46] وهو مبلغ إذا أُنفِق في غير ذلك لمكّن هذه الدول من السير نحو التنمية بخطى ثابتة؛ إذ إن هذه المبالغ تتيح فرص التعليم الأساسي لكل السكان، وتخفض معدلات الوفيات بين الرّضّع والأمهات. وإن السودان رغم أنه موقِّع على الاتفاقيات

الدولية والبروتوكولات الإقليمية المتعلقة بمنع انتشار السلاح وسط المدنيين، وله قانون ينظم الأسلحة والذخيرة منذ عام 1932م، إلا أن النزاعات المسلحة والحروب التي شهدها طوال الستين سنة الماضية أدت إلى انتشار الأسلحة غير القانونية انتشارًا واسعًا فيه. ومن جهة تسببت الحروب والصراعات المسلحة في دول الجوار والحرب الليبية التشادية في تسعينيات القرن الماضي في انتشار السلاح بصورة كثيفة في إقليم دارفور، وهو إقليم مجاور لدولة تشاد.[47] كما تسببت زيادة الشركات المنتجة للسلاح التي تستهدف إفريقيا والشرق الأوسط سوقًا لمنتجاتها، في ازدياد انتشار الأسلحة في الدولة الإفريقية، إذ قدرت الأمم المتحدة أن هناك أكثر من مليونَي قطعة سلاح غير مشروعة منتشرة في السودان وخارج السيطرة الحكومية، وهذه الأسلحة تسببت في النزاعات، والجرائم، وقلة الاستقرار، وتعطيل عجلة التنمية.[48]

- تزايد معدلات الجريمة: السودان كغيره من المجتمعات النامية يعيش مرحلة بناء وتغيرات اقتصادية واجتماعية. والجرائم تُعَدّ ظاهرة اجتماعية سلبية لا يسلم منها مجتمع، وتتنوع في كل مجتمع تبعًا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيه. وتُصنَّف الجرائم من أكبر مهدِّدات الأمن الإنساني والمجتمعي في أي دولة، إذ تنعكس آثارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حركة التنمية. وقد جاء في التقرير الجنائي السنوي عام 2010م، أن معدل جرائم القتل العمد في السودان متزايد باستمرار، وبلغ مستوى عاليًا مقارنة بمعدلات الدول الأخرى. حيث بلغ المعدل السنوي حوالي 4.6 في كل مئة ألف نسمة، علمًا أن متوسط المؤشّر العالمي 4 في كل مئة ألف نسمة.[49]

### 4.1.6. المهدِّدات الاجتماعية:

المجتمع أساس الدولة وركيزتها الأساسية في النهضة والبناء والتنمية، ومن ثَمَّ فإنّ أيّ مهدِّد لأمن المجتمع يُعَدّ تهديدًا مباشرًا لأمن الدولة القومي؛ لذلك نجد الكثير من إستراتيجيات الأمن القومي للدول تتناول الأمن المجتمعي بصورة دقيقة، وتعمل على تطوير برامج درء المهدِّدات التي تواجهه. وممّا يجدر ذكره هنا أن المهددات الاجتماعية للأمن القومي تختلف من دولة إلى أخرى؛ وفقًا لتركيبة المجتمع الإثنية والثقافية والعقدية، والممارسة السياسية. ومن هنا فإنّ خطط وبرامج درء المهددات، وأساليب حل المشكلات التي يعيشها كل مجتمع مختلفة. وفي هذه المساحة من الدراسة سنتناول مهدّدات الأمن القومي السوداني ذات البُعد الاجتماعي على سبيل المثل لا الحصر، وهي كالآتي:

• انتشار النعرات القبلية والجهوية، والغبن الاجتماعي الناتج عن انعدام العدالة الاجتماعية والظلم الذي يقع على البعض بسبب السياسات الحكومية غير المدروسة، والمحسوبية، والتمييز القبلي. وهنا يأتي الدور السالب للعقلية السياسية التي سادت وسط الأحزاب السياسية في البلاد، التي تقوم على تقوية القبائل، ومحاولة استقطابها؛ لتحقيق الأجندة الحزبية الضيقة على حساب الأجندة والمصالح القومية.[50] ووصل الأمر في هذا الصدد إلى تقسيم البلاد إداريًّا وفقًا للتكوين القبلي للمجتمع، وهذا جعل قوة القبيلة وحجمها السكاني يحدّد مدى مشاركة أبنائها في الحكم بعيدًا عن معايير الكفاءة والتأهيل.

• عدم المقدرة على مواجهة الغزو الثقافي وسلبيات العولمة: انفتح السودان في فترة ما بعد مطلع الألفية الثالثة على جوانب الفضاء والاتصالات التقنية كافة، وأدى ذلك إلى تأثيرات كبيرة في الثقافة السودانية سلبًا وإيجابًا. ولكن بسبب عدم امتلاك الدولة السودانية برامج قومية تحدّ من تأثير ذلك الانفتاح في القيم المجتمعية القومية، ظهرت قيم مجتمعية دخيلة أثّرت في التكوين الأُسري، ووصلت إلى مستوى يهدّد الأمن القومي.

• عدم وجود إستراتيجية قومية لإدارة التنوع: التنوع الثقافي والعرقي سلاح ذو حدّين، يمكن أن يكون عنصرًا من عناصر قوة الدولة، ويمكن أن يكون مهدِّدًا لأمنها القومي، وذلك يرجع إلى العقلية السياسية ومقدرتها على تطوير إستراتيجية لإدارة التنوع المجتمعي؛ لذلك أصبح امتلاك الدول لـ«إستراتيجية إدارة التنوع» أمرًا في غاية الأهمية؛ لأن غيابها يُنتج صراعات مجتمعية حادة، تحوّل ذلك التنوع إلى مهدِّد قد يصل تأثيره إلى تقسيم الدولة إلى دويلات صغيرة وضعيفة، بسبب ضعف حسّ الانتماء الوطني، والتعصب للقبيلة ومصالحها على حساب الوطن. المجتمع السوداني كغيره من المجتمعات الإفريقية مجتمع يتمتع بتنوع عرقي وإثني كبيرين، حيث يقطنه حوالي 641 مكونًا عرقيًّا مختلفًا.[51] وبسبب عدم مقدرة الحكومات الوطنية السودانية منذ الاستقلال على بناء رؤية وطنية لإدارة التنوع باتت الصراعات القبلية وضعف الانتماء الوطني يهدد الأمن القومي السوداني.

• انتشار المخدِّرات في أوساط الشباب: المخدِّرات تُعَدّ من أخطر مهددات البُعد الاجتماعي للأمن القومي؛ لأنها تستهدف المكون البشري للمجتمع، وخصوصًا فئة الشباب، إذ إن الشباب هم «الدينمو» المحرِّك لتنمية الدول ونهضتها؛ لذلك نجد اليوم،

بالإضافة إلى مجهودات الدول، الكثير من منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية تبذل مجهودات مقدّرة في مكافحة هذه الآفة المجتمعية.[52] ولكن وبالرغم من ذلك لا يزال الإدمان على مختلف أنواع المخدرات يشكل معضلة مجتمعية كبيرة شاغلة العالم.

والجدير بالذكر هنا أن هناك علاقة عكسية بين قوة الدولة استقرارها ومستوى انتشار المخدِّرات في المجتمع، فكلما ضعفت الدولة وقل استقرارها زاد انتشار المخدرات في المجتمع؛ وذلك بسبب ضعف الرقابة الأمنية وضعف آليات المكافحة. ولعدم الاستقرار الذي شهده السودان في السنوات الأخيرة بسبب الصراعات والخلافات السياسية أصبحت البلاد بؤرة خصبة لانتشار المخدرات التي وصلت إلى مستوى ظاهرة هادمة تهدّد الأمن المجتمعي. حيث كشفت تقارير رسمية سودانية عام 2021، عن دخول 13 ألف حالة تعاطي للمخدرات إلى مراكز معالجة الإدمان، وأشارت إلى أن الإحصاءات تبيّن أن أعمار المتردّدين على المراكز تتراوح بين 14 و24 سنة، جميعهم في المراحل الدراسية المختلفة.[53]

وتفيد التقارير الرسمية أن الحشيش و«الترامادول» أكثر أنواع المخدرات المتداولة في البلاد، لكنّ هناك أنواعًا جديدة أكثر خطورة، إذ أصبح «الآيس» أو «الكريستال» الأكثر رواجًا واستخدامًا في الفترة الأخيرة. وهذا الأمر يستدعي ضرورة التنسيق بين كل قطاعات الدولة؛ لمحاربة هذه الآفة عبر خطط واضحة المعالم، وتبنّي السياسات الكفيلة بإنهائها.

## 2.6. مهدِّدات خارجية:

قد تقوم مصادر التهديدات الخارجية للأمن القومي أحيانًا على عناصر غير مباشرة ارتباطًا بمصادر تهديدات داخلية؛ لذا غالبًا ما تؤثر نتائج التهديدات الخارجية في المصادر الداخلية المهدّدة لأمن الدولة القومي. ومصادر التهديدات الداخلية قد تكون رئيسة عندما تمسّ كيان الدولة مباشرة، وثانوية عندما لا تكون هناك ضرورة عاجلة لمواجهتها، ويمكن تأجيلها لفترة قادمة. وتوجّه المهددات الخارجية تهديداتها للدولة في دوائرها الخارجية إقليميًّا ودوليًّا، وقد تتجلى في شكل تدخل من قوى خارجية، أو جماعات منشقة، أو معارضة تحتضنها وتدعمها دولة خارجية لتحقيق مآربها وأجندتها في الدولة المعنية.[54] ويُعَدّ العدوان المسلح على أراضي الدولة وتهديد مصالحها الخارجية

أعلى درجات مصادر التهديد الخارجي، وفي الغالب يكون الامتناع عن التعاون وفرض الحظر، أو التحالف مع الخصوم مظهرًا له.[55]

وممّا يجدر ذكره هنا أن الحُكام يبالغون دائمًا في تصوير دور المصادر الخارجية في تهديد الأمن القومي؛ بهدف تغطية إخفاقاتهم في إدارة دولهم وتحقيق الاستقرار والتنمية فيها. ويجري تصوير الأمر بوجود مؤامرات خارجية ضد أمن البلاد، وهو ما يجري تناوله في علم السياسية بـ«نظرية المؤامرة»، التي تتعاظم حتى تصل إلى حد التهديد المطلق. حيث تستخدم النُظم السياسية الفاشلة أو الأنظمة الدكتاتورية مصادر التهديدات الخارجية حلاًّ لأزماتها الداخلية، أو لإيجاد مسوّغات لإجراءات البطش الداخلية التي تقوم بها.

وفي المقابل تستخدم بعض الأنظمة السياسية، في بعض الأحيان، أسلوب استحداث مصادر تهديدات خارجية للأمن القومي غير واقعية؛ لتحقيق إجماع وطني قومي خلف القيادة السياسية الوطنية، ولحشد القدرات والطاقات الوطنية لمصالح قيادة سياسية ما. وفي تقديرنا هو أمر سيؤدي إلى فقدان ثقة المجتمع تجاه القيادة السياسية على المدى البعيد.

مصادر التهديد الخارجي للأمن القومي قد تكون رئيسة، تستوجب مواجهتها في الحال، أو ثانوية يمكن التريث في مواجهتها، أو غير مباشرة تُؤجَّل مواجهتها إلى حين الانتهاء من مواجهة المصادر الأكثر تهديدًا. وأحيانًا تكون المصادر الداخلية أكثر تهديدًا وخطورة من مصادر التهديدات الخارجية، وهذا يهدر فرص الإعداد الجيد للمواجهة، وتجهيز سُبل الوقاية؛ لذلك اتجه الخبراء نحو تمييز مصادر التهديد إلى رئيسة وثانوية، وتحديد أولويات المواجهة؛ وفقًا لذلك.[56]

وهناك أجهزة في كل دولة تُعنَى بإدارة الأمن الخارجي، وتحديد مهدّداته، وكيفية مواجهتها، وفقًا للمصلحة القومية، كوزارة الخارجية، والمخابرات المركزية (CIA)، ووزارة الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية، وتصب أعمالها في مجلس الأمن القومي الأمريكي الذي يترأسه رئيس الدولة.[57] أما في نظام الاتحاد السوفيتي السابق؛ فيتولى مجلس الدفاع الوطني مسؤوليات إدارة التهديدات الخارجية للأمن القومي، ورسم السياسات الأمنية على المستوى الرسمي، ويترأسه رئيس الوزراء بعضوية وزير الدفاع، وسكرتير عام الحزب الشيوعي والشخصيات المهمة في الحزب، ورئيس جهاز المخابرات، ورئيس لجنة التخطيط.[58]

أما في الدول النامية ذات الأنظمة المؤسسية الضعيفة، ففي الغالب لا يوجد بها نظام محدد بذلك، ويتبنى صانعو القرار السياسي هذه المهمة. وهو أمر يولّد حالة من التخبط في ترتيبات أولويات إدارة الدولة، ويضعف المؤسسية والمهنية في النظام الإداري للدولة. وعلى ضوء ما ذُكِر آنفًا يمكننا سرد بعض مهدّدات الأمن القومي السوداني، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يأتي:

### 1.2.6. عدم امتلاك منظومة قومية للسيطرة على الآثار السالبة للتقدم التكنولوجي وثورة المعلومات:

تمر دول العالم قاطبة بمرحلة تغيرات هائلة ترجع بدرجة كبيرة إلى التحولات التي جلبتها ثورة المعلومات، وتشمل هذه التغيرات التقنية التقدّم الذي طرأ على وسائل جمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها وتفعليها ضمن إستراتيجية تحقيق الأهداف القومية للدولة، وتضاعفت السرعة التي حدثت بها هذه العمليات، وانخفضت تكاليف نشر المعلومات وحفظها انخفاضًا كبيرًا. وهذا أدّى إلى تنفيذ هذه القرارات إلى زيادة في الاتصالات، وما يرتبط بها من وظائف ومهارات جرى استغلالها بشكل مباشر وغير مباشر؛ لبناء الإستراتيجيات السياسية، ومحاولة الاستفادة منها بوصفها إحدى القوى الأساسية لتحقيق الأهداف.[59]

تميزت هذه التقنية بالسرعة العالية في إرسال واستقبال المعلومات والأفكار والمشاعر، والثقافات والقيم المجتمعية، وحققت للمنظمات قابلية كبير للاتصال، وهذا حفز على تبادل الأفكار والمعارف والحقائق مع الآخرين بخصوص سياساتهم وقيمهم المجتمعية. ومثلما لهذه الثورة المعلوماتية فوائد عديدة، لها آثار مجتمعية ضارة أيضًا؛ تتمثل في جعل المجتمع حقلاً مفتوحًا لإدخال الأفكار والقيم المجتمعية والثقافية الدخيلة السالبة، التي بدورها حتمًا ستشكل مهددًا مجتمعيًّا للأمن القومي؛ لذلك اتجهت بعض الدول إلى إنشاء منظومتها القومية للحدّ من التأثيرات السالبة لثورة المعلومات هذه، أمّا الدول التي لا تمتلك مثل هذه المنظومات القومية، فتُعَدّ ضحية هذا التطور المعلوماتي الجارف، وتفقد السيطرة على التغيرات المجتمعية فيها.

ومن الخاصّ الجدير ذكره أن هذه التغييرات في تقنية المعلومات أحدثت أثرًا في توازن القوى العالمية، وهذا سيقود إلى تغيرات كبيرة وسريعة في الاتجاهات والقوى والأفكار، ومن ثم المصالح، وهذا بدروه شكّل تحديًا كبيرًا أمام الدول الضعيفة اقتصاديًّا

وتكنولوجيًّا. أما على الصعيد الخارجي فالدولة التي تمتلك مقومات القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية، تستطيع أن تؤسّس عددًا كبيرًا من التحالفات الدولية، وتستطيع من خلالها تنفيذ مشروعها السياسي والاقتصادي والأمني تحقيقًا لإستراتيجيتها العليا، واعتمادًا على ثورة المعلومات. وفي الاتجاه الآخر الدول الحاضنة لثورة المعلومات فرضت شروطًا قاسية على الدول التي لا تواكبها، فإما أن تصبح دولة هامشية في حالة خروجها من مسيرة الموجة، وإمّا أن تواكب السير مع هذه الثورة بشرط إجراء الإصلاحات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحرير الاقتصاد، وبناء مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل وفقًا لمعيار تهمل القيم الوطنية للدول.[60]

وممّا يجدر ذكره في هذا الصدد أنه في حال الامتناع عن إجراء التغييرات السالفة الذكر فإنّ الدولة المعنية ستتعرض للحصار والعزلة الدولية؛ لذلك سيبقى أمامها خيار واحد فقط هو إجراء تلك التغيرات، والعمل على إنشاء منظومة وطنية لتقليل آثارها السالبة، زمن ثَمّ يمكننا أن نتصور وضع الدول التي لا تمتلك هذه المنظومات.

### 2.2.6. المنظمات والشركات متعددة الجنسيات ذات الأجندة الخفية:

كان المفهوم التقليدي للسياسة الخارجية يتمثّل في أنّ الدولة هي الفاعل الرئيس إن لم يكن الوحيد في بناء إستراتيجية السياسة الداخلية والخارجية، إلا أنه ابتداءً من القرن الحالي وبسيطرة ثورة المعلومات، بدأت تظهر كيانات جديدة في النظام الدولي بجانب الدول، قد تصل تأثيراتها في المجريات الدولية تأثير الدول أو تزيد.[61] مع مرور الوقت وزيادة تأثير هذه الكيانات ازداد عددها بصورة محسوسة وملحوظة، كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات.

إنّ تنامي دور هذه الشركات التي تسيطر على اقتصاد الدول الرأسمالية، أتاح لها السيطرة على حركة الاقتصاد في دول العالم الثالث، وبعض مؤسساتها القومية الإستراتيجية، وأصبحت تلك الدول والمؤسسات وليمة تفترسها تلك الشركات.[62] وظهرت معها إلى السطح عناصر جديدة تهدد الأمن القومي للدول؛ إذ إن تبعية الدول لسياسات تلك المنظمات والشركات الدولية تجعلها رهينة لأجندتها الخاصة على حساب مصالحها القومية والوطنية، وهذا يؤدي إلى ضعفها، وعدم قدرتها على إنشاء أنظمة حماية وطنية.

والسودان واحدة من تلك الدول التي بدأت وبشدة تعاني هذه السيطرة، من دون

امتلاكها أي منظومة دفاع وطنية؛ لذا من المتوقع أن يزيد الوضع تعقيدًا في السنوات القادمة إن لم يتحقّق التصدي له، وتطوير برامج دفاع وطنية في القريب العاجل.

### 3.2.6. النزاعات الحدودية مع دول الجوار:

تمثّل قضية عدم القدرة على ضبط الحدود من أخطر مهددات الأمن القومي السوداني، حيث يمتلك السودان حدودًا جغرافية طويلة مع عدد من الدول أغلبها غير مستقر ويعاني مشكلات أمنية واقتصادية وسياسية. وهذا جعل السودان دولة مَعْبَر سهلة للعناصر الإرهابية، وفي الآونة الأخيرة غدت هدفًا. هذا إلى جانب تهريب البشر، والمخدرات، والهجرة غير الشرعية، وتهريب السلع الإستراتيجية. والجدير بالذكر هنا أن تهريب السلع والمواد الإستراتيجية من السودان إلى دول جواره أضرّ باقتصاد البلاد ضررًا كبيرًا، حتى أصبح ظاهرة تهدّد الأمن القومي، وتحتاج إلى حلول عاجلة.

وفيما يرتبط بالحدود كذلك، تشكّل النزاعات الحدودية مع دول الجوار أحد العوامل الأساسية التي تهدد الأمن القومي السوداني، حيث يعيش السودان نزاعًا عميقًا ومعقدًا مع جارته دولة جنوب السودان في عدة مناطق حدودية، مثل منطقة (أبيي) الغنية بالبترول، ومناطق (دبة الفخار)، و(جبل المقينص)، ومنطقة (كاكا) التجارية، ومنقطة (كافي كنجي)، ومنطقة (حفرة النحاس) الغنية بمعدن النحاس.[63] وهناك نزاع أيضًا بين السودان وجارته إثيوبيا حول منطقة (الفشقة)، وصل في الآونة الأخيرة إلى مستوى الصدام المسلح المباشر. ومنطقة (الفشقة) هي منطقة زراعية من الدرجة الأولى تمتد أراضيها الزراعية الخصبة لمساحات شاسعة جلبت أطماع الكثير من دول المنطقة إليها.

### 4.2.6. صراع المحاور والاستقطاب الدولي:

في السنوات الأخيرة من فترة نظام عمر البشير الذي حكم السودان مدة ثلاثين عامًا كان هناك تُخبّط واضح في سياسة البلاد الخارجية وأولوياتها، حيث اتّجه نظام البشير إلى معالجة مشكلاته الداخلية بالاستفادة من القطبية الدولية. وبلغ الأمر ذروته بالزيارة الأخيرة التي قام بها عمر البشير إلى روسيا، وتوسله أمام الكاميرات للرئيس بوتين لحماية نظامه من الولايات المتحدة الأمريكية التي تستهدف بلاده، وأمنها القومي على حد قوله.

بعد سقوط نظام البشير في عام 2019م، أصبحت البلاد معتركًا للقوى الدولية والإقليمية، وبيئة خصبة لأجهزة مخابراتها التي نشطت بصورة ملحوظة في السودان؛ لتحقيق أجندتها الخاصة. وهو ما زاد الوضع تأزمًا فيما يخصّ الوفاق السياسي، وتحقيق

الاستقرار في البلاد. هذا إلى جانب الضعف الذي عانته الأطراف السياسية في البلاد، وارتباطاتها الخارجية المختلفة. وكان لهذا دور مباشر في أن يعاني السودان صراعًا سياسيًّا واستقطابًا إقليميًّا ودوليًّا وصل إلى مرحلة تهدّد الأمن القومي حاليًّا، حيث شكّل هذا الاستقطاب معضلة أمام الاستثمارات الخارجية، وجعل السودان أرضًا خصبة للإرهاب، وفرضت عليه شبه هيمنة اقتصادية من بعض دول المنطقة.

## الخاتمة:

في ضوء التطورات التي تطرأ باستمرار على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وبروز عمليات التكامل والتعاون الدوليين، وازدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية بوصفها فواعل جديدة على الساحة الدولية- ظهرت أطروحات جديدة في مفهوم الأمن بصورة عامة والأمن القومي بصورة خاصة. أبرزها ما تحدّث عنه روبرت مكنمارا في كتابه «جوهر الأمن» في ستينيات القرن الماضي. فهو يرى أن الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، وليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه؛ لكن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن. والدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن أن تكون آمنة حقيقةً. وهذه العلاقة تعني أنه أينما وُجِد السلام تزدهر التنمية البشرية وتتقدم، وعكس ذلك صحيح، فكلما تدهورت التنمية البشرية تسود الحروب، ويتعرّض للخطر السلام والأمن القومي في البلاد.

ولأن الأمن القومي يتضمن مفهوم الأمن الشامل على المستوى القومي، فهو يُعَدّ المحصلة النهائية لجميع جوانب الأمن في الدولة. وعليه فإن الأمن القومي السوداني يعني تعزيز قدرات الدولة السودانية، والحفاظ على الإمكانات والموارد المتاحة، والسعي نحو تطويرها وتنميتها باستمرار؛ لتحقيق المصالح القومية للدولة السودانية. أما مهدّدات الأمن القومي السوداني فهي كثيرة ومتعددة ومتنوعة، ولاسيما في ظل الظروف التي تشهدها الدولة السودانية حاليًّا، والمتغيرات الإقليمية والدولة حولها.

وإذا تعمّقنا في كثير من مشكلات التنمية وجذورها نجد أن الأمن الإنساني يمثل إطارًا متكاملاً لحلّ العديد من الأزمات التي تواجه التنمية في السودان؛ لأن الأمن الإنساني يتصل ويتفاعل بسلسة متينة مع هذه الأزمات، وبحلّها نصل إلى تنمية بشرية مستدامة. وهنا تأتي الأهمية لفهم هذه العلاقة لما لها من دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثَمّ فإننا نرى عند دراسة أي تنمية بشرية أو دراسة أمنية في السودان أن من الضرورة

بمكان دراسة مؤشر الأمن الإنساني. إذ ظل انعدام المساواة يشكّل أكبر مسبّب للنزاعات الكبرى في السودان منذ استقلاله إلى تاريخ كتابة هذه الدراسة. ويتجلّى ذلك في أوضح صوره في تمتع نخبة صغيرة بالسلطة والثروة، بينما تعيش غالبية الشعب تحت وطأة الفقر والحرمان من أدنى مقومات الحياة الأساسية في أطراف البلاد المختلفة وأقاليمه.

وفي تقديرنا أن من الصعب في زماننا هذا الفصلَ بين مهدّدات الأمن القومي الداخلية والخارجية للدولة؛ لأن مساحة الاختلاف بين التطورات الداخلية والخارجية للدولة انحصرت كثيرًا بسبب التطور التقني والتكنولوجي، وبسبب تداخل المنظومة الدولية، وتأثرها بما يجري في داخل الدول الأخرى، إلا أن التصنيف يفيد في تحديد وتخصيص الوسائل والأدوات التي تناسب مواجهة كل مهدِّد على حدة، وهو ما اتّبعناها في هذه الدراسة.

## الهوامش والمراجع:


1. هلال، م. ع. (2007)، مهارات التفكير والتخطيط الإستراتيجي: كيف تربط بين الحاضر والمستقبل؟ مركز تطوير الأداء والتنمية.
2. أبوصالح، م. ح. (2012)، التخطيط الإستراتيجي القومي. شركة مطابع العملة السودانية.
3. شفيق، م. (2008)، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب. الدار العربية للعلوم ناشرون.
4. سلطان، ج. (2010)، التفكير الإستراتيجي والخروج من المأزق الراهن. مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع.
5. الشهراني، س. ع. (2005)، إدارة عمليات الأزمات الأمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
6. سعيد، م. ش. & الحرفش، خ. ع. (2010)، مفاهيم أمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
7. المربع، ص. س. (2012)، القيادة الإستراتيجية ودورها في تطوير الثقافة التنظيمية بالأجهزة الأمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
8. <?>. عيسى، م. أ. (2011)، الأمن والتنمية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
9. البداينة، ذ. م. (2011)، الأمن الوطني في عصر العولمة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
10. ماكنمارا، ر. (2009)، جوهر الأمن. ترجمة: يونس شاهين. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.
11. بالة، ع. (2022)، إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي. جامعة محمد خيضر بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية- مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، مجلة الحقوق والحريات.
12. عبد الحميد، ح. د. (2012)، الأمن القومي والتحديات المعاصرة. مركز الإعلام الأمني.
13. بخوش، م. (2012)، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط. جامعة محمد خيضر بسكرة.
14. هوشنك، ص. أ. (2011)، الدبلوماسية والأمن. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا.

15. الأسطل، ك. م. (2010)، الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي وخصائص الكيانات السكنية. مجلة النهضة، جامعة الأزهر.

16. العوجي، م. (1993)، أساليب التعاون الدولي في مجال التخطيط الأمني. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

17. البشرى، م. أ. (2009)، مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

18. آل سمير، ف. ب. (2007)، إستراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

19. باب الله، س. ع. (2007)، الإستراتيجية: مدخل متكامل لدراسة وفهم علم وفن الإستراتيجية. شركة اواب للخدمات وأعمال الطباعة المحدودة.

20. عبد المولى، س. ش. (1994)، تأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

21. الأسطل، ك. م. (2021)، الأمن الوطني والقومي والوضع الجيبوليتيكي للدولة: شكل إقليم الدولة وأثره على تنظيم مرفق الأمن الوطني والقومي. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية.

22. عبد الحفيظ، ع. (2020)، الأمن القومي: المفهوم والأبعاد. المعهد المصري للدراسات.

23. زهران، ج. ع. (1999)، مفهوم الأمن القومي في عصر المعلومات. رابطة الأدب الحديث.

24. بليس، ج. (2004)، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة: عولمة السياسة العالمية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث.

25. فريجة، أ. & فريجة، ل. (2016)، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة. دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر.

26. أسامة، ع. (2020)، الأمن القومي - National Security. الموسوعة السياسية.

27. بنافي، ر. (2016)، المفهوم المعاصر للأمن القومي، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث.

28. الليثي، أ. ز. م. (2012)، مفهوم الأمن القومي و القدرات الإستراتيجية. جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الأعمال.

29. مجاهد، أ. م. ف. (2021)، مفهوم ومهددات الأمن الوطني. جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية.

30. قوش، ص. (2012)، مهددات الأمن القومي السوداني. مركز دراسات المستقبل، مجلة دراسات المستقبل.

31. كولينز، ر. أو. (2010)، تاريخ السودان الحديث. ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، دار الكتب والوثائق القومية.

32. القدال، م. س. (1985)، الإسلام والسياسة في السودان. دار الجيل.

33. الطيب، ش. (2008)، السياسة في السودان : ثلاث حكومات مدنية وثلاث حكومات عسكرية. وزارة التعليم السعودية، المعرفة.

34. غلام، ح. س. (2013)، التطورات السياسة في السودان المعاصر-1953 2009: دراسة تاريخية وثائقية. الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

35. محمد، أ. ش. ب. (2010)، الصراع المدني العسكري وأثره على الحكم في السودان. جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير.

36. آدم، أ. أ. م. (2022)، مستقبل الوحدة الوطنية في السودان: تحليل أنثروبولوجي للعلاقات الإثنوثقافية. أكاديمية التطوير العلمي - مجموعة سما دروب للدراسات والاستشارات والتطوير العلمي. مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث.

37. خالد، ع. (2011)، مستقبل الاندماج الوطني في السودان: جبال النوبة نموذجًا. المكتبة الوطنية السودانية.

38. عبد الله، م. أ. (2016)، مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في دعم الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2003 - 2013 م. جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير.

39. شمام، ن. (2021)، السودان.. تهريب 267 طنا من الذهب خلال 7 سنوات وفق تقرير مشترك للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، وفريق الاتحاد الإفريقي. وكالة الأناضول.

40. إسماعيل، ع. (2022)، 80% من السودانيين يسقطون في بئر الفقر: الشارع يدفع ثمن تصاعد الاضطرابات. العربي الجديد.

41. طنطاوي، ص. (2022)، الفقر في السودان: الشعب يدفع ثمن الفساد والإهمال. نون بوست.

42. عبد المطلب، م. ف. (2019)، مساهمة الخطط الإستراتيجية التنموية في معالجة مشكلة البطالة في السودان: بالتركيز على الإستراتيجية ربع القرنية في الفترة من «2007 - 2018م». جامعة إفريقيا العالمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير.

43. حياتي، ا. أ. ا. (2001)، السودان ودول الجوار: عوامل الاستقرار والتنمية. جامعة الخرطوم، كلية الدراسات التقنية والتنموية.

44. محمد، ع. ا. (2016)، اتجاهات الرأي العام نحو الوجود الأجنبي بالسودان: دراسة وصفية تحليلية بالتطبيق على عينة من قادة الرأي بولاية الخرطوم (ديسمبر 2013م - ديسمبر 2014م). جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الإعلام، رسالة دكتوراه.

45. الحاج، أ. ص. (2017)، أثر الوجود الأجنبي في السودان على الأمن الاجتماعي: دراسة حالة «ولاية الخرطوم». جامعة إفريقيا العالمية، كلية دراسات الكوارث والأمن الإنساني، رسالة ماجستير.

46. أبو رقاب، م. س. (2015)، انتشار الحركات المسلحة في إفريقيا: قراءة تحليلية. مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، مجلة السودان.

47. العمامي، م. م. ج. (2010)، الحروب الأهلية في إفريقيا: دراسة حالة إقليم دارفور. جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير.

48. عبد الشافع، أ. ف. م. (2021)، النزاعات القبلية في دارفور وأثرها في الأمن المحلي والإقليمي. مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر وجامعة سليمان الدولية بتركيا، مجلة القلزم للدراسات الأمنية والإستراتيجية.

49. بابكر، م. ب. ع. (2018)، دور إستراتيجيات المنظمات الوطنية في تحقيق الأمن الإنساني بالسودان: دراسة حالة الهلال الأحمر السوداني الفترة من 2011 م - 2015 م. جامعة أم درمان الإسلامية، معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية، رسالة دكتوراه.

50. Idrıs, A. (2005), Conflict and Politics of Identity in Sudan. Palgrave Macmillan. New York.

51. ادم، أ. ع. (1995)، قبائل السودان: نموذج التمازج والتعايش. شركة المطابع السودانية للعملة المحدودة.

52. علوي، م. (2003)، الأمن القومي والمخدرات: الأبعاد السياسية والإستراتيجية. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة النهضة.

53. عثمان، م. (2023)، «الشيطان» و»النوتيلا«: مخدرات تعصف بالشباب في السودان. مراسلو الجزيرة نت.

54. عبد الله، م. أ. م. (2015)، دور السياسة الخارجية في حماية الأمن القومي السوداني. جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير.

55. محمد، ا. ع. أ. (2017)، الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر وتأثيرها على الأمن الوطني السوداني 2009 - 2016م. جامعة أم درمان الإسلامية، معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية، رسالة دكتوراه.

56. الليثي، أ. ز. م. (2012)، مفهوم الأمن القومي و القدرات الإستراتيجية. جامعة حلوان- كلية التجارة وإدارة الأعمال.

57. زحلان، أ. (2001)، التقانة والسياسة والأمن القومي. مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي.

58. الشيخ، ن. أ. (2018)، استراتيجية الأمن القومي الروسي: قراءة تحليلية. مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، مجلة دراسات.

59. زهران، ج. ع. ( 2002 )، ثورة المعلومات بين أمن وسيادة الدولة. مؤسسة الأهرام، مجلة الديمقراطية.

60. برقوق، أ. (2010)، العولمة وإشكالية الأمن الإنساني. مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، دراسات استراتيجية.

61. سورنسن، ي. (2020)، إعادة النظر في النظام الدولي الجديد. ترجمة أسامة الغزولي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عالم المعرفة.

62. Topaloğlu, S. (2022), Ülke Yönetimi. Kırmızı Kedi Yayın Evi. İstanbul.

63. البنا، أ. أ. ح. (2012)، الجنوب معضلة الأمن القومي السوداني، المكتبة الوطنية السودانية للنشر.